الحمل على المعنى وتوجيهه عند ابن عادل الدمشقي الحنبلي(880 هـ) في تفسيره:"اللباب في علوم الكتاب".

طالب دكتوراه : صالح زيتوني
قسم الآداب اللغة والعربية
كلية الآداب و اللغات
جامعة بسكرة- (الجزائر)

ملخـــص:

يتناول البحث قضية الحمل على المعنى عند المفسر اللغوي ابن عادل الحنبلي"880هـ" في تفسيره: "اللباب في علوم الكتاب".

و يهدف إلى إبراز أهمية هذا المبحث في علم التفسير والتأويل، وبيان أثر معرفته والإحاطة به في فهم آيٍ القرآن والوقوف على معانيه ومراميه، وذلك من خلال إيراد أشكاله وصوره التي ذكرها المفسرون وأئمة اللغة والنحو، كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وحمل المفرد على معنى المثنى أو الجمع، وحمل الجمع على معنى المفرد أو المثنى...

كما يرمي إلى الوقوف على إستراتيجية ابن عادل في التأويل النحوي في دراسة الظاهرة.

Résumé:

L'étude traite le sujet de l'attribution du sens chez l'exégète linguistique Ibn Adel Alhanbali (880h) dans son livre exégétique aloubab fi ouloum alkitab . L'étude vise à mettre en lumière l'importance de ce champ de recherche pour l'exégèse et l'interprétation ainsi que sa contribution une fois maîtrisé dans la compréhension du texte coranique. Cela en rapportant les formes telles que citées par les exégètes et les sommités de la langue et la grammaire. Par exemple : la masculinisation du féminin, la féminisation du masculin, attribuer au singulier le sens du duel ou du pluriel et attribuer au pluriel le sens du singulier ou du duel, etc. l'étude vise également, à mettre en évidence la stratégie d'Ibn Adel en matière d'interprétation linguistique grammatical, à travers l'étude du phénomène en question.

تمهيد:

لقد كان القرآن الكريم - ولا يزال- محط اهتمام الباحثين في مختلف علوم اللغة ومجالاتها؛ سواء مجال الأصوات والحروف، أم مجال الألفاظ والتراكيب، أم مجال المعاني والدلالات.

وإنّ مخالفة ظاهر القرآن للكثير من القواعد النحوية على وجه الخصوص قد شغل النحاة والمفسرين ووضعهم أمام إشكاليات وأسئلة من العوام والخواص، فألجأهم ذلك إلى التأويل النحوي ساعين إلى إيجاد حلول وأجوبة لتلك المسائل. ومن بين أولئك المفسرين والنحاة: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى سنة: 775هـ) .

فقد أبان هذا الأخير عن علم واسع وتفكير قويم وإرادة قوية وهمة عالية؛ إذ استطاع أن يجمع الكثير من أقوال النحاة والمفسرين السابقين له، وأن يرجح بعضها على بعض، وأن يجعل ذلك كله في تفسيره: "اللباب في علوم الكتاب".

ومن بين أهم موارد التأويل النحوي لديه: الحمل على المعنى. فما مفهوم الحمل على المعنى وما هي أشكاله وصوره؟ وكيف أوّل ابن عادل التراكيب التي خالفت في ظاهرها ما تعارف عليه أهل العربية فيما يخص المطابقة في الصيغة من جهة الجنس أو العدد؟

يعد هذا المبحث من أوسع أبواب فقه اللغة ومباحث التأويل النحوي – كما بين هذا كبار علماء اللغة كابن جني وابن هشام وغيرهما، فهو يجمع بين عدة علوم، كعلم الصرف والنحو والدلالة والبلاغة؛ حتى يوفق بين الأصل اللغوي الذي وضعه العلماء وبين التراكيب التي يخالف ظاهرها ذاك الأصل؛ فيكون الحمل على المعنى -انطلاقا من هذا الأساس- عملية تأويلية تقديرية، يُلجأ إليها لحل إشكال أو إزاحة غموض، أو ترجيح رأي على آخر.

حدّ الحمل على المعنى

أ- لغة : حَمَل الشيءَ يَحْمِله حَمْلاً وحُمْلاناً فهو مَحْمول وحَمِيل... والحِمْل ما حُمِل والجمع أَحمال... قال بعض اللغويين: ما كان لازماً للشيء فهو حَمْل وما كان بائناً فهو حِمْل، وجمع الحِمْل أَحمال وحُمُول وجمع الحَمْلِ حِمال1.

فمعنى "الحمل" في اللغة بمعنى رفع الشيء، والحث عليه والإلحاق به .

ب- اصطلاحا :

لا نكاد نعثر على تعريف جامع مانع للحمل على المعنى في الكثير من الكتب في هذا الميدان وإن كانت أقوال أهل العلم في مجملها تدور حول إلحاق لفظ ما بغيره في المعنى أو تعدية الحكم من الأول إلى الآخر، أو إنزاله منزلته2 .

قال ابن جني:" اعلم أن هذا الشرج3 غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح . قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا"4 .

فقد بين هنا معظم صور الحمل على المعنى: من تأنيث للمذكر وتذكير للمؤنث، وحمل الجمع على معنى المفرد والعكس، ويضاف إلى ذلك حمل لفظ المثنى على الجمع، أو حمل لفظ المثنى على معنى المفرد .

2- أقوال بعض العلماء في الحمل على المعنى :

يتحدث ابن جني في خصائصه عن هذا المبحث، فيقول:« وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا ينكش، ولا يفتج، ولا يؤبى، ولا يغرَّض، ولا يغضغض5...»6 .

فتشبيهه بالبحر دليل على سعته وكثرة وروده في كلام العرب، كماوصفه ابن هشام بقوله: " وهذا الباب واسع"7. وقد ذكر هذا في معرض حديثه عن الشيء الذي يعطى حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما معًا 8 .

ويمكن أن نمثل لهذا بالعلاقة المعنوية بين الفعلين : نظر ورأى. فيستعمل كل منهما في مقام الآخر.

وبعضهم أدرج مبحث العطف على التوهم في هذا الباب، وقد عرفه الزركشي بقوله: " أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه هو العطف على التوهم، نحو: ليس زيد قائمًا ولا ذاهبٍ بجر ذاهب"9. فقد عطف لفظ "ذاهب" على "قائمًا" وكان الأولى أن يتبعه في النصب، لكنه جاء مجرورا، لأنّ خبر ليس كثر مجيئه مجرورا بحرف الجر الزائد،

فجاء التابع مجرورا لهذا السبب .

ومما استشهد عليه قوله تعالى:« يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ» الرحمن:22. أي: تخرج من البحرين العذب والمالح، أو من البحرين المالحين الذين يتوسطهما برزخ عذب. وقوله تعالى:« وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا» فاطر:12، والمعروف أنّ الحلية تخرج من المالح"10. والمعلوم لدى الناس أنّ الحلية تخرج من البحر، وماء البحر مالح، ولم يسبق لهم إيجادها في غيره .

فالتوفيق بين الآيتين يكون بالجمع بين الآيتين، وتفسير وجود اللؤلؤ والمرجان في العذب والمالح معا .

3- شروط الحمل على المعنى :

وحتى يصح صرف اللفظ عن ظاهره وحمله على غير معناه، يجب أن يستوفي التركيب بعض الشروط، منها: أنّ التأويل بالحمل على المعنى لا يصّح إلا إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر، وإلا صار تأويلا فاسدا يخرج التركيب من دلالته الأصلية دون مسوّغ، ولكن إن كان الحمل على الظاهر لا يوصل إلى المطلوب، ويعارض ما ثبت نقلا أو عقلا، حُملَ حينئذ على المعنى دون اللفظ .

ففي قوله تعالى:« وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (22) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (23) » القيامة: 22-23. يحمل اللفظ " ناظرة " على ظاهره، وهو بمعنى الرؤية الحسية، وتأويل الآية بنفي النظر إلى وجه الله لا دليل عليه .

ومن الشروط أيضا:« تجنب الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فقد بيّن الكفوي أنّ "الشيء إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ"11 .

و بنفس المعنى نقل السيوطي عن ابن الحاجب قوله:" إذا حمل على اللفظ الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ "12 .

لأنّ التركيب إذا صرف عن ظاهره لقرينة ما، فلامتناع حمله على لفظه أصلا، فلا تصح العودة إليه. واستشهد العكبري بقوله تعالى:« وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ الأنعام: 72. وبيّن أن التركيب محمول على المعنى، أي: قيل لنا أسلموا وأن أقيموا13. وقد استنتج ذلك من خلال ربط الآية بما سبقها؛ لأنّ فيه أمرا بالإسلام، وذلك في قوله تعالى:« وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» الأنعام: 71 .

وقال عبد القاهر الجرجاني: " وليس الحَمْلُ على المعنى، وتَنزيلُ الشيءِ منزلةَ غيرِه، بعَزيزٍ في كلامِهم، وقَدْ قالوا: "زيدٌ اضربْه"، فأجازوا أن يكونَ مثالُ الأمر في موضعِ الخَبر لأن المعنى على النَّصب نحوُ : اضربْ زيداً"14.

فجعل الجرجاني تغيير صيغة الفعل إلى الأمر، وتأخيره عن رتبته الأصلية حتّى يصير في منزلة الخبر من صور الحمل على المعنى، والمعروف أنّ الخبر يأتي جملة فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع .

و قال ابن رشيق القيرواني:" والحمل على المعنى في الشعر كثير، ومن أنواعه التذكير والتأنيث، ولا يجوز أن تؤنث مذكراً على الحقيقة من الحيوان، ولا أن تذكر مؤنثاً"15.

فمن صوره تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، فلمّا لم يجز ذلك على الحقيقة، حمل على معناه، كما في قول الشاعر:

فَكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ثَلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ وَمُعصِرُ

فالشاهد في البيت تذكير العدد "ثلاث" مع أنّ "شخوص" جمع لشخص وهو اسم مذكر، والأصل أن يؤنث العدد عند كون المعدود مذكرا: فيقال ثلاثة شخوص، أو أن يبقى العدد مذكرا والمعدود مؤنث، أو أن يحمل المعدود على أنّه مؤنث، لأنّ الكاعب والمعصر صفات النساء، فأنث الشخوص على المعنى، وكل جمع مكسر جائز تأنيثه وإن كان واحده مذكراً حقيقياً، فيكون مؤنثا مجازيا.

وفي العربية ألفاظ يعود الضمير عليها مفردا وجمعا، لأنها مبهمة كـ"من" و"ما" و"كل"، قال البغدادي:"كلٌّ فإنه يجوز عود الضمير إليها مفردا بالنسبة إلى لفظها، نحو: كل القوم ضربته، وعوده جمعا بالنسبة إلى معناها، نحو: كل القوم ضربتهم، لكن الحمل على

المعنى فيه أكثر من الحمل على اللفظ، عكس كلا وكلتا"16 .

فقد بيّن البغدادي أنه يجوز حمل لفظ "كل" على لفظها فيكون العائد عليها مفردا، كما يجوز أن تحمل على معناها فيكون العائد عليها جمعا.

بخلاف كلا وكلتا فالغالب عود الضمير موافقا للفظهما، لذلك قال ابن الأنباري: "والحمل في كلا وكلتا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى "كل"؛ فإنه لما كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى رد الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، كقولهم كل القوم ضربته وكل القوم ضربتهم"17 .

فيمكن حمل لفظ كلا وكلتا على المعنى دون اللفظ لكنّه قليل نادر، بخلاف لفظ"كل" فإنّ حملها على المعنى أكثر، ويمكن تسويغ ذلك بأن لفظ "كلتا" يحمل علامة التأنيث فلا يعود في الأغلب إلا على مؤنث، فيبقى لفظ "كلا" عائدا على المذكر.

وعلى كل حال فلا يمكن نفي الفصاحة عن التراكيب المتضمنة ظاهرة الحمل على المعنى، بل هو صرف للفظ عن معناه الظاهر القريب إلى معنى آخر بعيد بقرائن نسقية أو سياقية، وفي هذا قال المبرد: "وليس الحمل على المعنى ببعيد، بل هو وجهٌ جيد18 "، كقول الله عز وجل:« وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ» النمل:87، وقال: وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا» مريم:95، فهذا الأخير على اللفظ، والأول على المعنى .

و قد استشهد سيبويه بقول عمر بن أبي ربيعة :

فكان نصيري دون من كنت أتقّى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فأنث الشَّخص إذ كان في معنى أنثى19 .

و قال السيرافي في شرحه للكتاب:"فحذف الهاء من ثلاثة، وكان ينبغي أن يقول ثلاثة شخوص لكنه ذهب به مذهب النسوة،لأنهن كنّ ثلاث نسوة"20.

وروى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء: قال سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب21، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت: أتقول جاءته كتابي ؟ فقال: أليس بصحيفة ؟22 فقد حمل لفظ

الكتاب على معنى الصحيفة؛ فأنّثه بذلك. وهذا ما يسمى في أصول النحو العلة السماعية؛ فقد علّل العربي سبب تأنيثه للضمير العائد على الكتاب وهو مذكر، بأنّه قصد الصحيفة وهي مؤنثة .

وقد اشترط بعض النحاة تمام المعنى لصحة الحمل على المعنى، فقد قال المبرّد: "اعلم أن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ"23. واستغناء اللفظ بمعنى تمام الكلام، ويمكن التمثيل على ذلك بأن نقول: ما جاءني غير زيد وعمرٌو.

فلفظ" زيد": مضاف إليه مجرور، عطف عليه لفظ "عمرو" المرفوع، وكان الأصل أن يتبع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، لكن حُمل لفظ عمرو هنا على معنى قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، لأن"غير" تشارك "إلا" في معنى الاستثناء والحصر.

إلا أنّ الحمل على المعنى واردٌ في القرآن الكريم دون استغناء اللفظ، كقوله تعالى: « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ» يونس: 42 .

فقد أوّل ابن عادل الحنبلي مجيء الفعل مسندا إلى ضمير الجمع، وبيّن أنّ :«مَّن يَسْتَمِعُونَ» من: مبتدأ، وخبره متعلق بالجارُّ والمجرور المتقدم، وأعاد الضمير على "من" جمعاً؛ مراعاة لمعناها وهو جماعة المستمعين، والأكثر في استعمالها مراعاة لفظها24، فيعود الضمير عليها مفردا كقوله تعالى:« وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ» يونس: 43 .

فابن عادل هنا يرى بأن الحمل على المعنى ابتداءً قليل الورود في كلام العرب، وخالفه أبو حيّان في ذلك، فقال:"والضمير في يستمعون عائد على معنى مَن، والعود على المعنى دون العود على اللفظ في الكثرة، ومعنى الآية : من يستمعون إليك إذا قرأت القرآن وعلمت الشرائع25، وهو كقوله تعالى : وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ» الأنبياء : 82 .

فإنّ أبا حيان وصف الحمل على المعنى في ابتداء الكلام بالكثرة على خلاف ابن عادل، واستدل هو الآخر بآية قرآنية تدعم ما ذهب إليه، ووافقه الزركشي في ذلك، فقد بيّن في معرض حديثه عن الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في القرآن الكريم؛ فقال:

"...مع أن المعنى على الكثرة. وقد يقتصر على معناها في الجميع26، كقوله تعالى:« وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ» .

بينما نجده يؤكد أسبقية الحمل على اللفظ في آيات معينة، كقوله تعالى:« وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا » الأنعام:25. وقوله: وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا التوبة:49. وقوله: « وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ» التوبة:75.

ففي هذه الآيات جاء الفعل بعد "من" مسندا إلى المفرد، ثم جاء الفعل الثاني مسندا إلى الجماعة؛ فبُدِئ بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى؛ لأنّ المقصود في الآيات الجماعة كما هو ظاهر .

و قد حمل على المعنى في آيات أُخر كالآيتين السابقتين:" مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ"، "مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ"، فقال:" إذا اجتمع الحمل على اللفظ والمعنى، بدئ باللفظ ثم بالمعنى، هذا هو الجادة في القرآن...27

4- صور الحمل على المعنى وأشكاله :

أ- حمل الضمير المفرد على معنى المثنى :

وضابطه أن يعود الضمير المفرد على مثنى، ويكثر في الألفاظ المثناة التي تستعمل معا، كالعينين واليدين، وفي هذا الموضوع نقل ابن فارس عن الفرّاء أنّ العرب تقول28: رأيته بعيني وبعينَيَّ، والدارُ في يدِي وفي يدَيَّ. وكل اثنين لا يكاد أحدُهما ينفرد فهو على هذا المثال مثل: اليدين والرِّجلين، قال الفرزدقِ :

فلو بَخِلَتْ يدايَ بها وضنَّتْ لكان عليَّ للقدَر الخِيارُ

الشاهد في البيت قوله: ضَنّت بعد قوله يداي، فعاد ضمير المفرد المؤنث- وهي تاء التأنيث الساكنة- على لفظ اليدين المثنى، ومثله، قول الشاعر29 :

وكأنّ بالعينَيْن حَبّ قَرنْفُل أو سُنْبلاً كُحِلَتْ به فانْهلَّتِ

والشاهد في هذا البيت كذلك عود الضمير المفرد المؤنث في كحلت على المثنى وهو لفظ " العينين"، وعكسه قول شاعر آخر:

إذا ذَكَرَتْ عيني الزمانَ الذي مضى بصحراءِ فَلْجٍ ظلَّتا تَكِفانِ

أما في هذا البيت فحصل العكس، فقد عاد الضمير المثنى المؤنث في الفعل" ظلتا" على اللفظ المفرد "عيني"، وكان الأصل أن يقول "عيناي"، لكنه حمل الكلام على معناه ، لأنّ المرء لا يرى إلا بعينيه معا .

وفي هذا المعنى روى الأصمعي بيتا آخر شبيها بالسابق30 :

وكأنَّمَا في العينِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنبُلاً كُحِلتْ بهِ فانهلَّتِ

فالكلام في هذا البيت محمول على لفظه موافق للأصل النحوي .

والخلاصة أنّ الضمير المفرد المؤنث في الفعل في البيت الأول عاد على المثنى، وفي البيت الثاني عاد الضمير المثنى في على اللفظ المفرد، وهذا خلاف الأصل النحوي الصرفي، الذي ينص على أن يتطابق الضمير واللفظ العائد عليه، من حيث الجنس والعدد، كما في البيت الأخير، فيقال: عيني كحلت ، وعيناي ظلتا.

وللتوفيق بين الأصل النحوي وبين الكلام الفصيح المخالف له، يلجأ النحوي إلى التأويل النحوي الذي يعد الحمل على المعنى من أهم أبوابه ومباحثه .

ومن شواهد حمل اللفظ المفرد على معنى المثنى قوله تعالى:« وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » التوبة : 34 .

الشاهد في الآية قوله عزّ وجلّ : « وَلاَ يُنفِقُونَهَا »، فقد تقدَّم شيئان هما الذهب والفضة وعاد الضمير مفرداً مؤنثا .

وقد أورد ابن عادل في كتابه عدة آراء في تأويل هذه الآية وفي تفسير عود الضمير المفرد على المثنى، فمن بين تلك الآراء أنّه من باب ما حذف لدلالة الكلام عليه، والتقدير : والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه.

ورأي آخر يرى بأنّ الضمير يعود على المكنوزات، ودلَّ على هذا جُزْءُه المذكورُ؛ لأنَّ المكنوزَ أعمُّ من النقدين وغيرهما، فلمَّا ذكر الجزءَ دلَّ على الكُل، فعاد الضميرُ جمعاً بهذا الاعتبار31 .

وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر32 :

ولَوْ حَلفَتْ بَيْنَ الصَّفَا أمُّ عَامِرٍ ومَرْوَتِهَا باللهِ بَرَّتْ يَمينَهَا

فالشاهد في البيت عود الضمير المتصل بالمروة على مكة؛ وتقدير كلامه مروة مكة، فعاد الضميرُ عليها لمَّا ذُكِر جزؤها، وهو الصَّفا.

وقيل أيضا:« إنّ الضمير يعودُ على الذهب؛ لأنَّ تأنيثه أشهر، ويكون قد حذف بعد الفضة أيضاً.

وقيل: إنَّ كلَّ واحد منهما جملة وافية، لأنّ الذهب مجموعة دنانير والفضة مجموعة دراهم، فهو كقوله:« وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ المؤمنين اقتتلوا» الحجرات: 09. والطائفة مجموعة أشخاص. وقيل بأنّ التقدير:« ولا ينفقون تلك الأموال ».

ثم بيّن سبب تخصيص الذهبَ والفضة بالذِّكر من بين سائر الأموالِ؛ وذلك لأنهما الأصل المعتبر في الأموال، وعليهما تقدر سائر الأصناف وهما اللذان يقصدان بالكنز33 .

هذه جملة من الآراء أوردها ابن عادل في تفسيره دون أن يرجح بعضها على بعض .

وقال تعالى أيضا:« يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ » التوبة : 62 .

الشاهد من الآية قوله تعالى:« وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ "ثم جعل الضمير العائد على الله ورسوله مفردا، والأصل النحوي أن يعود الضمير مثنى .

وعلّل ابن عادل ذلك بقوله:" إنَّما أفرد الضمير، وإن كان الأصلُ في العطف بـ " الواو " المطابقة، لوجوهٍ :

أحدها : أنَّ رضا الله ورسوله شيءٌ واحد34، مستدلا على ذلك بقوله تعالى:« مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ النساء:80، وبقوله تعالى أيضا:« إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ » الفتح:10. وقال السيوطي:" أي يرضوهما فأفرد لتلازم الرضاءين"35 .

الثاني : أنَّ الضمير عائدٌ على المثنى بلفظِ الواحد بتأويل المذكور.

أي أن التقدير: المذكور أحق أن يرضوه، والمذكور هنا: الله ورسوله .

الثالث: في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، تقديره : واللهُ أحقُّ أن يرضوه ورسوله وهذا على رأي من يدَّعي الحذف من الثاني 36. فيكون التقدير هنا على أنّ رسوله معطوف على لفظ

الجلالة بالفصل بينهما، كما عطف في أول سورة التوبة، في قوله تعالى:« أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» التوبة: 03.

الرابع: أنَّه حذف خبر الأوَّل، وأبقى خبر الثَّاني، ونسب هذا الرأي لسيبويه، وهو أحسنُ في نظره لأن فيه عدم الفصل بين المبتدأ وخبره بالإخبار بالشيء عن الأقرب إليه37. فيكون التقدير: والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه38 .

وأضاف قول أبي حيان: " إن كان الضمير في " أنَّهُمَا " عائداً على كلِّ واحدةٍ من الجملتين، فكيف يقول "حُذفت الأولى " والأولى لم تحذف، إنما حذفَ خبرها ؟ وإن كان عائداً على الخبر وهو: "أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ"، فلا يكونُ جملة إلاَّ باعتقاد أن يكون " أن يُرضُوهُ " مبتدأ، وخبره " أحَقُّ " مقدماً عليه، ولا يتعيَّنُ هذا القول ؛ إذْ يجوزُ أن يكون الخبرُ مفرداً بأن يكون التقدير : أحقُّ بأنْ تُرضُوه"39 .

واستشهد ابن الجوزي بهذه الآية على أن العرب وينسبون الفعل إلى أحد اثنين وهو لهما40 .

ولأن الله أجل وأعز عاد الضمير عليه41 .

ب- حمل الضمير المثنى على المفرد :

وهو أن يعود الضمير المثنى على اللفظ المفرد، ومن شواهده في كتاب الله قوله تعالى:« إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا» النساء : 135 .

في هذه الآية الحمل على المعنى عكس ما كان عليه في الآية السابقة؛ التي ذُكر فيها شيئان وجاء الضمير العائد عليهما مفردا بعد ذلك، أما هنا فقد ذكر لفظان منفصلان بـ"أو" وجاء الضمير العائد عليهما مثنى.

وقد رأى ابن عادل أنّه إذا عُطِف بـ « أوْ » كان الحُكْمُ في عَوْدِ الضَّمِير والإخْبَارِ وغيرهما لأحدِ الشَّيْئَيْن أو الأشياء، ولا تجُوزُ المُطابَقَةُ42، تقول :« زَيْد أو عَمْروا أكْرمتهُ» ولو قُلْتَ : أكرمتهُمَا، لم يَجُز.

وذهب الرضي إلى أنّ مطابقة الضمير معها وتركها موكولان إلى قصد المتكلم. فإن قصد أحدهما، وذلك في الإخبار عن المعطوف به مع المعطوف عليه وجب إفراد الضمير؛ نحو:

زيد لا عمرو جاءني، وزيد بل عمر قام، وزيد أو عمرو أتاك، وإن قصد بالضمير كلاهما وجبت المطابقة، نحو: زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما، وزيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما43 .

كما بيّن عباس حسن أنّ الضمير بعد: "أو" التي للشك أو للإبهام أن يكون مفردًا؛ مثل: شاهدت المرّيخ أو القمر يتحرك. أما بعد "أو" التنويعية "التي لبيان الأنواع والأقسام"، فالمطَابقة44، كما هو الحال في الآية . وعلى هذا يُقال : كيف ثَنَّى الضَّمِير في الآية الكَرِيمَةِ، والعطف بـ « أو » ؟

وقد اختلف النحاة في الجواب عن ذلك على خَمْسَةِ أوْجُه45 :

أحدُها : أنَّ الضَّمِير في « بهما » ليس عَائِداً على الغَنِيّ والفقير المَذْكُورين أولاً، بل على جنْسَي الغني والفَقِير المدلُولِ عليهما بالمَذْكُورَيْن.

الثاني : أنَّ « أو » بمعنى : الواو؛ ويُعْزى هذا للأخْفش46 .

الثالث : أن « أو » : للتَّفْضِيل أي : لتفصيلِ ما أبْهِم، وقد أوضح ذلك أبُو البقاء، فقال : « وذلك أنَّ كلَّ واحدٍ من المَشْهُود عليه والمشهود له، قد يكُون غنيًّا، وقد يكُون فقيراً، وقد يكونان غَنِيَّيْنِ،وقد يكونان فَقِيرَيْن،وقد يكون أحَدُهُمَا غنيّاً والآخر فَقِيراً؛ فلما كَانتِ الأقسام عند التَّفْصِيل على ذلك، أُتِي بـ«أو»، لتَدُلَّ على التَّفْصِيل؛ فعلى هذا يكون الضَّمِير في«بهما»عائداً على المَشْهُود له والمشهود عليه،على أيّ وصفٍ كانا عليه»47.

الرابع : أنَّ الضَّمِير يعود على الخَصْمَيْن، تقديره : إن يكُن الخصمان غنيّاً أو فقيراً، فالله أوْلى بِذَينك الخصمين .

الخامس : أن الضَّمير يعود على الغَني والفَقير المدْلُول عليهما بلَفْظ الغنّي والفقير، والتقديرُ : فاللَّهُ أولى بغنى الغني وفقر الفقير48 .

ولم يعلق ابن عادل على هذه الآراء والتأويلات كما لم يرجح بعضها على بعض، وإنما سبّق رأيه في البداية ورأى بأنّ صناعة النحو لا تجيز تثنية الضمير إذا كان العطف ب "أو"؛ فهو لم يدخل السياق الحالي في التعليل والتأويل هنا، وإنما اكتفى بسياق الكلام وقانون التركيب والتأليف .

جـ- حمل لفظ ما دون الجمع على معنى الجمع :

ويقصد بما دون الجمع المفرد والمثنى، وهو أن يذكر المفرد أو المثنى وأن يقصد به الجمع، وفي هذا الموضوع قال ابن فارس في باب "الواحد يَرادُ به الجمع": "ومن سُنن العرب ذكر الواحد والمراد الجميع، كقوله للجماعة ضَيْفٌ"49. ويقصد هنا قول الله تعالى .

وهو خطاب الجمع بلفظ الواحد، كما قال الزركشي50 .

و قال السيوطي:" ومن سنن العرب ذِكْرُ الواحد والمراد الجمع كقولهم للجماعة : ضَيْف وعَدُوّ"51 .

ومن شواهده في القرآن الكريم، قوله ڈ قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ » الحجر:68.

الشاهد في الآية الإخبار عن هؤلاء- وهي جمع- بلفظ الضيف وهو مفرد، والأصل النحوي أن يتطابق الخبر والمخبر عنه في صيغة العدد، كأن يقال: هذا ضيفي، وهذان ضيفاي، وهؤلاء ضيوفي. إذا فظاهر الآية مخالف لما اتفق عليه النحاة.

وللتوفيق بين الآية والأصل النحوي أصّل ابن عادل لفظ" الضيف" لغويا، فقال بأنّ الضَّيْفَ في الأصل مصدر "ضَافَ يضيفُ: إذا أتى إنساناً يطلب القرى، وهو اسمٌ يقع على الواحدِ، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنَّث52.

قال الخليل: " ويُجمَعُ الضَّيْفُ على ضُيُوفٍ وضِيفان، وفي لغة: هي ضَيْفٌ وهو وهما وهم وهُنَّ ضَيْفٌ"53. فنجده يقعُ على المفردِ والمذكر وضدّيهما بلفظٍ واحدٍ.

وقد يثنى فيقال: ضيفان، ويجمع فيقال: أضياف وضُيُوف كأبيات وبُيُوت، وضيفان كحوض وحِيضان54. قال ابن سيده:" وقد ثُنِيَ وَجُمِعَ وأُنِّثَ55، كقول الشاعر56 :

فَأَوْدَى بما تُقْرَى الضُّيُوفُ الضَّيافِنُ

وقال آخر57 :

لَقَى حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْيَ ضَيْفَةٌ فَجَاءَتْ بِبَتْنٍ للضِّيافَةِ أَرْشَمَا

والضَّيف قائمٌ في هذه الآية مقام الأضياف، كما قام الطفل مقام الأطفال58 في قوله تعالى:« أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ » النور: 31 .

د-حمل لفظ الجمع على معنى ما دون الجمع :

وضابطه أن يعود ضمير الجمع على مفرد أو مثنى59، كقوله تعالى:« إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ » التحريم : 04 .

الشاهد في الآية عود الضمير الجمع –وهو الواو- في لفظ " قلوبكما" على مثنى- وهما زوجتا رسول الله –صلى الله عليه وسلم-، بدليل حديث ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : "سَأَلْت عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقُلْت : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ الْمَرْأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَيْهِ، اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ فِيهِمَا: "إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا"، فَقَالَ : حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ"60. والأصل النحوي -كما هو معلوم- المطابقة في العدد. وبيّن هنا أنّ قوله : «قُلُوبُكُمَا» من أفصح الكلام؛ حيث أوقع الجمع موقع المثنى61 استثقالاً لمجيء تثنيتين لو قيل: «قَلبَاكُمَا»، وذهب إلى أنّ من شأن العرب إذا ذكروا الشيئين من اثنين جمعوهما. واشترطوا شروطا منها أنْ يكون ذلك الجُزْء المُضَاف مُفْرَداً من صاحِبِه نحو:«قُلُوبكما»، لأنّ الإنسان له قلب واحد، وكذلك لأمن اللبس .

وقال سيبويه:"كل اثنين من اثنين فجمعهما أجود تقول: ضربت رؤوسهما، لأن رأس كل واحد منه، وتقول: أخذت ثوبيهما لأنهما ليسا منهما"62 .

ومن مجيء التثنية قول الشاعر63 :

فَتَخَالسَا نَفْسَيْهِمَا بنَوافِذٍ كنَوافِذِ العُبُطِ الَّتِي لا تُرْقَع*

الشاهد في البيت قوله: نفسيهما، فالأحْسَنُ الجَمْع، ثم التَّثْنِية، ثم الإفْراد64 .

وقال ابن نور الدين:" وذلك لأن الإضافةَ تبينُ أنَّ المرادَ بالجَمْعِ التثنيةُ"65 .

فيكون المراد من قوله: (قلوبُكما) قلباكما"66. وهي تثنية في اللفظ دون المعنى67 .

وفسّر السيرافي ذلك شارحا قول سيبويه:" وإنما صار هكذا، لأن في البدن أعضاء كثيرة مثناة وهي أكثر البدن، وإذا ضمّ ما في بدن واحد من المثنى إلى مثله صار جمعا لأنه يصير أربعة، والواحد المضموم إلى مثله من آخر محمول على الاثنين، فلذلك اختير الجمع"68 .

ومن الأعضاء المثناة في البدن العين والأذن واليد والرجل... فإذا أضيف لها من مثلها في بدن آخر صارت جمعا .

ومن الشواهد كذلك قوله تعالى هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ» الحج: 19 .
الشاهد في الآية رجوع ضمير الجمع المتصل بالفعل "اختصموا" على المثنى المذكور قبله، وهو" خصمان".

وقال ابن عادل في ذلك69:" لما بين أن الناس قسمان منهم من يسجد لله، ومنهم من حق عليه العذاب ذكر هاهنا كيفية اختصامهم . والخصم : في الأصل مصدر ولذلك يوحد ويذكر غالباً، وعليه قوله تعالى:«وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ » ص:21.

فيجوز أن يثنى لفظ الخصم وأن يجمع ويؤنث70، وعليه هذه الآية . وجاء في الصحيح أنّ هذه الآية نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر، وهم: علي بن أبي طالب وحمزة بن عبد المطلب وعبيدة ابن الحارث وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة71.

ولما كان كل خصم فريقاً يجمع طائفة قال"اختصموا" بصيغة الجمع72.

فالجمع مراعاة للمعنى، و" اخْتَصَمُوا " إنما جمع حملاً على المعنى لأن كل خصم تحته أشخاص.

وحملها العسكري على المجاز، وقال:" ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنين لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثون"73. فرفض أن يكون المعنى على أصل وضعه.

هـ- حمل المؤنث على المذكر:

قال تعالى: « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ» البقرة:275.

الشاهد في الآية مجيء الفعل "جاء" في صيغة المذكر ، وفاعله مؤنث، والأصل النحوي الصرفي أن يؤنث الفعل لتأنيث فاعله.

وقيل بأنّ تذكير المؤنث على تأويله بمذكر، فيكون التقدير في سياق الآية: فمن جاءه وعظ من ربّه74 .

وبين أبو البقاء وابن عادل أنّ علامة التأنيث سقطت من فعل الموعظة لأن ثأنيها غير حقيقي75، ولأنها –كما قال فقهاء اللغة- في معنى الوعظ76، وأيضاً للفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول 77 .

وقرأ بعض القراء الفعل "جاءه" : « جاءتْه » على الأصل78 .

ونقل عن الواحدي تسويته بين التذكير والتأنيث، لأنّ كِلْتَا القراءَتَين قد جَاء التَّنْزِيل بهما؛ فقال «قَدْ جَآءَتْكُمْ مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ » يونس : 57. وقال أيضا : «فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ » البقرة : 275 .

فالتأنيث هو الأصْلُ، والتَّذْكِير يَحْسُن إذا كان التَّأنِيثُ غير حَقِيقِيّ – كما أقر ذلك النحاة والمفسرون، لا سيّما إذا وقع فَاصِل بين الفِعْل والفَاعِل79 .

وقال أبو عبيدة:" العرب تصنع هذا إذا بدءوا بفعل المؤنث قبله"80، وهو الأصل؛ لأنّ الفعل له صدارة الجملة الفعلية فيتقدم الفاعلَ فيؤثر فيه، وتأثره به ضعيف بحكم الرتبة.

ومن الشواهد أيضا قوله تعالى:«بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ » القيامة: 14 .

بدأ ابن عادل في تأويله مجيء المسند مؤنثا والمسند إليه مذكرا بسرد الأوجه والأقوال؛ حيث جوّز فيها أوجها عدة، أحدها:أنها خبر عن الإنسان، و" على نفسه" شبه جملة متعلق بـ: "بصيرة "، والمعنى : بل الإنسان بصيرة على نفسه .

ففي الآية تقديم لشبه الجملة على خبر المبتدأ وفصل بينهما. وهنا يطرح سؤال :

إذا كان المبتدأ مذكرا فلأيّ شيء أنّث الخبر ؟

وقد اختلف النحويون في الجواب عن ذلك، فقال بعضهم : الهاء فيه للمبالغة81 ، ويمكن أن نمثل على هذا بقولنا: فهامة، وعلامة. وأيّد ذلك الأخفش: بحكم أنه كقولنا: " فلان عِبْرة وحُجَّة"82. وخالفهم ابن العربي، فجعل الصفة للملائكة، فقال:" أَيْ عَلَيْهِ مَنْ يُبْصِرُ أَعْمَالَهُ ، وَيُحْصِيهَا، وَهُمْ الْكِرَامُ الْكَاتِبُونَ"83. وقيل أيضا أنّ المراد بالإنسان الجوارح، فكأنه قال : بل جوارحه بصيرة، أي شاهدة 84 .

فكأنه توسع في التعبير بذكر الجزء وإرادة الكل .

وقيل أيضا أنَّ "بصيرة" مبتدأ، و"على نفسه " خبرها، والجملة خبر عن الإنسان85 .

فيظهر هنا أن "الإنسان" مبتدأ أول، وبصيرة مبتدأ ثان خبره شبه الجملة بعده، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

وقال الزمخشري في ذلك:" بصيرة" حُجَّة بينة وصفت بالبصارة على المجاز، كما وصفت الآيات بالإبصار86 في قوله تعالى: « فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ » النمل: 13 .

فصرف الزمخشري معنى الآية عن المعنى الحقيقي إلى المجازي، خلافا لجمهور المفسرين، وحمل معنى الإبصار على الحجة والبيان .

وأورد ابن عادل رأيا أخيرا يكون الخبر فيه هو الجار والمجرور، و" بصيرة " يرتفع على أنّه فاعل ، ورجّحه على الرأي السابق؛ لأن الأصل في الأخبار الإفراد كما نصّ على ذلك بعض العلماء87 .

هذا ما أورده ابن عادل في تأويل هذه الآية، وقد رجّح أن يكون العامل فيها هو شبه الجملة من الجار والمجرور (على نفسه).

وقال تعالى أيضا:« السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ» المزمل: 18 .

الشاهد في الآية إسناد الخبر منفطر – وهو مذكر-إلى المبتدأ "السماء"و هي مؤنث.

وقال ابن عادل:" وإنما لم تؤنث الصفة لوجوه "88 منها :

تعليل أبي عمرو بن العلاء بأنها بمعنى السقفِ89، كأن يقال: هذا سماء البيت، بدليل قوله تعالى أيضا:« وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ» الأنبياء : 32 .

ووافقهم الثعالبي، فقال:" فذكر السّماء وهي مؤنثة لأنه حمل الكلام على السقف، وكل ما علاك وأظلك فهو سماء"90.

ومنها : أنها على النسب، أي: ذات انفطار91، نحو: امرأة مرضع وحائض، أي : ذات إرضاع، وذات حيض. ومنها أنها تذكر وتؤنث92، بمعنى أنها اسم جنس، يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، كبقر وبقرة، وتمر وتمرة، وكلم وكلمة، فيقال: سماء وسماءة. وخالف هذا الرأي ابن سيده فقال:" والجمع أَسْمِيَةٌ وسُمِيٌّ وسَمَواتٌ"93. وسأل نافعٌ ابنَ عباس عن قول الله عزّ وجل:« "السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ»، فقال: منصدع من خوف يوم القيامة94.

و قال أبو علي الفارسي : هو كقوله : " جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ "القمر" :07، و"الشَّجَرِ الأَخْضَرِ" يس: 80، و"أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ " القمر:20، فجاء على وجه جائز95 .

وخلاصة الكلام أنّ "السماء" تأنيثها غير حقيقي، وما كان كذلك جاز تذكيره وتأنيثه .

و-حمل لفظ المذكر على معنى المؤنث :

قال تعالى:« مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » البقرة : 160

الشاهد في الآية موافقة العدد "عشر"وهو مذكر المعدود "أمثال" وهو مذكر أيضا، والأصل أن يخالف العدد المعدود، وأورد ابن عادل في سبب تذكير العدد والمَعْدُود مذكَّر أوجها عدّة :

منها : أن الإضافة لها تَأثِير قوي على المضاف إليه؛ فأكسب المُذَكَّر من المؤنَّث التَّأنيث، فأعْطِي حُكْم المؤنَّث، وهو سُقُوط التَّاء من العدد، ولذلك يُؤنَّث فعله حالة إضافته لِمُؤنَّثٍ96، نحو قوله عزّ وجل:« «يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السيارة» يوسف : 10 .

وقال العكبري:" فحذفت التاء من عشر وهى مضافة إلى الأمثال وهى مذكرة، ولكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه"97. فالإضافة التي تحدث عنها ابن عادل عبر عنها العكبري بالمجاورة .

وخلاصة الكلام أنّ في القرآن الكريم تراكيب ظاهرها عدم المطابقة كما في الآيات السابقة، وهذا يؤدي إلى الحمل على المعنى دون اللفظ يوجب التأويل، ويكون في التذكيرُ والتأنيث، أو في الإفراد والتثنية والجمع؛ فنجد مفسّر القرآن أو النحويّ يلجأ إلى التأويل ساعيا إلى التوفيق بين قواعد النحو واللغة وبين النصوص القرآنية وهو ما يصطلح عليه بالتأويل النحوي. ويعد الحمل على المعنى من أهم مظاهره؛ وقد حظي باهتمام المفسرين والنحاة كونه حقلا خصبا ثريا للدراسة، والمتصدي لهذه الظواهر اللغوية والنحوية يجب أن يكون على علم بالقراءات القرآنية ودراية بأساليب اللغة وقوانينها، وبسمت كلام العرب وأصول النحو وقواعده، ونظريات المعنى والدلالة وفنون البلاغة وسائر علوم اللغة.

ويظهر من خلال تصفح كتاب اللباب أنّ ابن عادل الحنبلي على قسط كبير وحظ وافر من تلك الفنون والعلوم والمعارف أهلته ليخرج لنا تفسيرا للقرآن الكريم ثريا بالتحليلات والتخريجات والتأويلات اللغوية النحوية والدلالية يظاهي به تفسير أبي حيان وتفسير السمين الحلبي وغيرهم .

الهوامش والمراجع والمصادر

1 - ابن منظور جمال الدين: لسان العرب المحيط،دار صادر بيروت،ط:02-2002.،مادة:حمل.

2 - الحموز عبد الفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم،مكتبة الرشد، الرياض، ط:01-1984،ص:1167.

3 - الشرج: بمعنى النوع

4 - ابن جني أبو الفتح عثمان : الخصائص، تح : محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت-لبنان،د ط، د تا،ج:2،ص:412

5 - ومعناه:بحر لا يُنْزَف، و، لا يُبلغ غوره ولا ينقطع سيله، ولا يُنزح.

6 - المصدر السابق،ج:2،ص:435.

7 - ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط:1-1999،ج:2،ص:362.

8 - المصدر نفسه،ج:2،ص:358.

9 - الزركشي بدر الدين،البرهان في علوم القرآن،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعرفة، بيروت، لبنان،ط:1-1975،ج:4،ص:111.

10 - المصدر نفسه،ج:3،ص:3.

11 - الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى:الكليات،تح: عدنان درويش، محمد المصري،مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:2-1998،ج:1،ص:380.

12 - السيوطي جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط:1-1985،ج:1،ص:553.

13 - العكبري أبو البقاء محب الدين: التبيان في إعراب القرآن،تح: علي محمد البجاوي،ج:1،ص:274.

14 - الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني،تح:محمود شاكر،دار المدني،جدة،ط:3-1992،ص:219.

15 - القيرواني ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت،دط:2004، ص:206.

16 - البغدادي عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،تح: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب،دار الكتب العلمية،ط:01-1998،ج:1،ص:142.

17 - الأنباري أبو البركات:الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،تح: جودة مبروك محمد،رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط:1-2002،ج:2،ص:448.

18 - المبرد أبو العباس محمد بن يزيد:المقتضب،تح: محمد عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التراث، القاهرة، ط:3-1994،ج:1،ص:119.

19 - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان:الكتاب،تح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي-القاهرة،ط:3-1988، ج:1،ص:311.

20 - السيرافي محمد بن يوسف بن الحسن: شرح كتاب سيبويه،تح:أحمد حسن مهدلي،علي سيد علي،دار الكتب العلمية، بيروت، ط:01-2008 ج:1،ص:251.

21 - لغوب: أحمق.

22 - الجوهري إسماعيل بن حماد: تاج اللغة وصحاح العربية،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين – بيروت، ط:4-1987، مادة:لغا.

23 - المبرد: المقتضب،ج:3ص:281.

24 - ينظر: ابن عادل أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط:01-1998،ج:10،ص:337.

25 - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ط:01-2001،ج:6، ص:323.

26 - الزركشي، البرهان،3/382-383.

27 - المصدر السابق،3/383.

28 - ينظر: ابن فارس أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها،تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت،ط:1-1997، ص:195

29 - ينسب البيت إلى سلمى بن ربيعة، ينظر: شرح الحماسة، 386/1، وخزانة الأدب، 195/5.

30 - الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف- القاهرة، ط7-1993، 162/1. نسبه إلى علباء بن أرقم، وهو شاعر جاهلي عاصر النعمان بن المنذر.

31 - ينظر:اللباب،10/79.

32 - ينسب البيت إلى الصحابي: أَبِي أَحْمَدَ بْنِ جَحْشِ بْنِ رِئَابٍ، ينظر:

-السهيلي:الروض الأنف،ج:2،ص:293.

-ابن هشام أبو محمد عبد الملك: السيرة النبوية، تح: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ط1-1990، 472/1.

-العسقلاني أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل: الإصابة في تمييز الصحابة، تح: علي محمد البجاوي،دار الجيل – بيروت، ط:1-1991،ج:7،ص:6.

-الفاكهي أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس: أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تح:عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، د ط-1993، ج:3،ص:296.

33 - اللباب،ج:10،ص:80.

34 - ينظر: العكبري أبو البقاء محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسين: إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية-لبنان، ط:1-1979، 17/2.

35 - الإتقان، 129/3.

36 - ينظر: ابن سيده، إعراب القرآن، 290/5.

37 - اللباب،132/10؛ و أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1-1998، 2020/4.

38 - ينظر: النحاس، إعراب القرآن ، 224/2.

39 - تفسير البحر المحيط، 65/5.

40 - ابن الجوزي جمال الدين بن علي، المدهش، تح:مروان قباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2-1985، 37/1.

41 - ينظر: ابن خالويه الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4-1401هـ ، 115/1.

42 - وإلى هذا ذهب السمين الحلبي، ينظر: السمين الحلبي أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1-دتا، 115/4.

43 - ينظر: شرح الكافية، 352/2.

44 - النحو الوافي، 269/1، 606/3.

45 - اللباب، 67/7.

46 - الأخفش سعيد بن مسعدة:معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي-القاهرة،ط:1991،01، 247/1..

47 - العكبري أبو البقاء محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسين: إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية-لبنان، ط:1-1979،ج:1،ص:197، والتبيان في إعراب القرآن، 554/1..

48 - اللباب، 7/ 67-68.

49 - الصاحبي، 53/1.

50 - البرهان، 233/2.

51 - المزهر، 262/1، والمدهش، 37/1 .

52 - المذكر والمؤنث، 293/1، وحاشية الصبان، 73/1.

53 - كتاب العين، 67/7.

54 - العباب الزاخر، 460/1 ، المحكم والمحيط الأعظم، 229/8 .

55 - المخصص، 151/5.

56 - البيت بلا نسبة في أغلب الكتب، ينظر:الكنز اللغوي، 62/1، المحكم والمحيط الأعظم، 208/8، لسان العرب، 208/9، ونسبه الجاحظ إلى أبي زيد، ينظر: البخلاء، 140/1.

57 - ينسب البيت إلى البعيث المجاشعي، ينظر: أدب الكاتب، 137/1، الحيوان، 258/1، 176/4، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، 145/3 .

58 - اللباب، 534/10.

59 - ينظر: الأصول في النحو، 34/3 .

60 - صحيح البخاري، 207/15، وصحيح مسلم، 442/7 .

61 - ينظر: الصواعق المرسلة، 266/1 .

62 - الكتاب، 621/3، والبصائر والذخائر، 190/1، خزانة الأدب، 279/4 .

63 - ينسب هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي (27 هـ)، ينظر: معاني القرآن للفراء، 307/1، وخزانة الأدب، 506/7، ولسان العرب مادة:خلس، 65/6 .

* -تخالسا: يخلس كل من الآخر طعنة،النوافذ: الطعنات النافذة،العبط:شق الجلد .

64 - اللباب،ج:07،ص:323، وشرح الأشموني على الألفية، 199/1، همع الهوامع، 196/1 .

65 - ابن نور الدين، محمد بن علي، تيسير البيان لأحكام القرآن، تح: عبد المعين الحرش، دار النوادر سوريا، ط1-2012 ، 142/3.

66 - الإتقان، 131/3، ومعترك الأقران، 194/1.

67 - ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد،البديع في علم العربية، تح: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1-1420هـ، 77/2.

68 - شرح السيرافي للكتاب، 378/2.

69 - اللباب، 47/14.

70 - ينظر: مجالس ثعلب، 49/1،

71 - ينظر: الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، 82/1، والمستدرك على الصحيحين، 418/2.

72 - المحكم والمحيط الأعظم، 67/5.

73 - الفروق اللغوية، 189/1.

74 - ينظر: معترك الأقران، 196/1، الإتقان، 133/3، المذكر والمؤنث، 432/1.

75 - الإملاء، 116/1

76 - ينظر: الخصائص، 412/2، والأصول في النحو، 415/2.

77 - ينظر: اللباب 454/4.

78 - ينظر:الدر المصون، ج:1، ص:663.

79 - اللباب،490/6، ومشكل إعراب القرآن، 143/1، شرح الرضي على الكافية، 341/3 .

80 - مجاز القرآن، 83/1 .

81 - معترك الأقران، 88/2، الجمل في النحو، 285/1 .

82 - الأخفش، معاني القرآن،517/2 .

83 - أحكام القرآن، 489/7 .

84 - اللباب، 556/19.

85 - البحر المحيط، 347/10، الدر المصون، 571/10.

86 - الكشاف،662/4.

87 - ينظر: اللباب،556/19، والدر المصون، 572/10، شرح السيرافي على كتاب سيبويه، 518/1.

88 - اللباب،479/19 .

89 - ينظر: مجاز القرآن، 274/2، ونسبها الزركشي إلى الكسائي، ينظر: البرهان، 359/3، وغرائب القرآن، 381/6، والإملاء، 92/2، ولسان العرب، 443/10.

90 - فقه اللغة، 231/1 .

91 - ينظر: معترك الأقران، 513/2، والإملاء، 272/2، مشكل إعراب القرآن، 769/2، خزانة الأدب، 24/6 .

92 - ينظر: الإملاء، 272/2 .

93 - المحكم والمحيط الأعظم، 621/8.

94 - غريب القرآن في شعر العرب، 177/1، الإتقان، 94/2.

95 - ينظر: اللباب،479/14، نهاية الأرب، 21/1.

96 - اللباب، 532/8، ومعترك الأقران، 196/1.

97 - الإملاء، 209/1 .